قال الصفار: وهذا الذي ذهب إليه بعيد لأن الموضع موضع تعليم وتبصير فكيف يعمى على المتعلم؟.

وأما الأستاذ أبو بكر بن طلحة فذهب إلى أن قوله: «هو يجوز...» ليس راجعاً لقوله: وإن شئت لم تجعلهما ظرفاً، بل يرجع للتمثيل الذي هو على غير السعة وكأنه قال: ووصول الفعل لظرف الزمان يجوز في كل شيء منه، كما جاز في الحدث ذلك.

يقول الصفار: وهذا باطل لأنه لم يقدم في الحدث إلا النصب على السعة والتعدي ثم اصطلاحي فهو بأخذه ثم لغوي ويميل هذا عليه فيكون على مذهبه خارجاً عن الباب لا وجه لدخوله.

والصواب أن كل شيء على معناه، ويريد بـ «فهو يجوز» أن الاتساع في كل نوع من أنواعه: المبهم والمعدود والمختص، ولا يلزم من هذا أن يجوز في كل شخص كما يجوز ذلك في أنواع المصدر مبهمها ومختصها ومعدودها.

ومن رأي الصفار أن العرب شذت في «ذهبت» مع الشام خاصة ولا يقال: ذهبت العراق ولا ذهبت بغداد.

وذهب ابن الطراوة إلى أن أصل العبارة: ذهبت إلى الشام ولما كثر استعمالها استغنى عن حرف الجر.

وهذا الذي قاله ـ كما يلاحظ الصفار ـ مخالف لسيبويه في تقدير الحرف فإن سيبويه يقدر ـ في ـ لا ـ إلى ـ وإذا أريد «إلى» صرح بها.

ويرى بعض النحويين أن (ذهبت الشام) لا شذوذ فيها لأن الشام في معنى شأمه وذهب ينبغي أن يصل إلى شأمة بنفسه لإبهامها وكذلك الأمر في ذهبت اليمن لأنها في معنى يمنة.

وقرر الصفار أن هذا الرأي فاسد لأن شأمة ويمنة لو سمي بهما لخرجا